الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور التحفيزات الضريبية في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

إعداد الطلبة:

- عرابي ياسين
- عابي بلال

إشراف الأستاذ:

- بن محاد سمير

- لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
جاب الله مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
عيشاوي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الشكر

مصداقا لقوله تعالى **"ولئن شكرتم لأزيدنكم"** أحمده وأشكره جل جلاله وعز شأنه على الصبر والعزيمة التي منحنا إياها طيلة مشوارنا الدراسي، ليتكلل جهدنا بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه. ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "** نتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل إلى الذين حملوا أقدس وأسمى رسالة في الحياة، وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.. أساتذتنا الأفاضل وعلمائنا الأبرار..

وأخص بالذكر المشرف القدير الدكتور **"بن محاد سمير"** لقبوله الاشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة الحكم والمناقشة.

ويسعدني التوجه بمزيد من الشكر والعرفان إلى **والداي**، وكل **أفراد أسرتي** الذين وقفو بجانبي وشجعوني طيلة فترة الدراسة.

ونعبر عن خالص شكرنا **لإدارة**

وكل الشكر والتقدير إلى من ساهم في إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة مشجعة.

الاهداء

- إلى والداي رمز الحب والعطاء شكرا واعترافا.

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما.

إلى كل أساتذتي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

ياسين

- إلى والداي رمز الحب والعطاء شكرا واعترافا.

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما.

إلى كل أساتذتي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

وليد

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر 2

الاهداء 3

فهرس المحتويات: 5

المقدمة: 1

الفصل الأول: الجانب النظري للضريبة، التحفيز الضريبي، التصدير والصادرات
Erreur ! Signet non défini. .....

تمهيد: 9

المبحث الأول: ماهية الضريبة 10

المطلب الأول: مفهوم الضريبة 10

المطلب الثاني: أنواع الضريبة وأهدافها 13

المطلب الثالث: الأساس القانوني للضرائب 17

المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الضريبية 19

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الضريبية 19

المطلب الثاني: أشكال التحفيز الضريبي 22

المطلب الثالث: الشروط و العوامل المتحكمة في فعالية سياسة التحفيز الضريبي ... 25

المبحث الثالث: مفاهيم حول التصدير والصادرات 30

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته 30

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات، أنواعها ومؤشراتها 34

خلاصة الفصل: 39

الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ..... Erreur ! Signet non défini.

تمهيد: 41

المبحث الثاني: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 42

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية..... 42

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات 45

المطلب الثالث: صادرات المحروقات في الجزائر 47

المبحث الثاني: دور التحفيزات الضريبية في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات 49

المطلب الاول: أهم الحوافز الضريبية والقوانين المالية التي تشجع التصدير خارج قطاع المحروقات 49

المطلب الثاني: تحليل بياني واقتصادي لتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 51

المطلب الثالث: آفاق تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 41

خلاصة الفصل..... 55

خاتمة:..... 57

قائمة المصادر والمراجع:..... Erreur ! Signet non défini.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة	17
02	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018	69
03	تطور الصادرات الجزائرية حصص نسبية الفترة 2019-2020	70
04	نسب الصادرات للمحروقات خارج المحروقات فترة 2010-2020	73

فهرس الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أعمدة بيانية تمثل الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال فترة 2010-2020	73

المقدمة

مقدمـــــة:

بدأ العالم يشهد في العقود الأخيرة ثورةً حقيقية في المجال الاقتصادي، حيث انتشرت التجارة الدولية بشكل كبير وأصبحت الصادرات والتصدير من العناصر الحيوية في هذا النظام الاقتصادي العالمي المترابط. يُعتبر التصدير عملية بيع السلع والخدمات من بلد ما إلى بلد آخر، بينما تعني الصادرات المنتجات والخدمات التي يتم بيعها للأسواق الخارجية.

تلعب الصادرات دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية على مستوى الدول والاقتصادات. فعلى الصعيد الاقتصادي، تسهم الصادرات في تحقيق العائدات وتعزز التوازن التجاري للدول. ومن خلال تلقي العملات الأجنبية بمقابل المنتجات والخدمات المصدرة، تعمل الصادرات على تعزيز قوة العملة الوطنية وتحسين الاحتياطي النقدي للبلاد. كما تسهم الصادرات أيضًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشعب المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الصادرات دورًا في تحسين التوازن الاقتصادي للدولة المصدرة، حيث تعزز قدرتها على استيراد السلع والتكنولوجيا المطلوبة وتوفير السلع المحلية بأسعار أكثر تنافسية. كما تعمل الصادرات أيضًا على تعزيز التكنولوجيا والابتكار في البلد المصدر من خلال المنافسة الدولية والتبادل الفني والمعرفي مع الشركات والدول الأخرى.

من ناحية أخرى، تعتبر الضريبة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاقتصادات المختلفة. تعتبر الضريبة المدخل الرئيسي للحكومات، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية والبرامج الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. تتأثر مختلف المؤشرات الاقتصادية بتطبيق الضريبة، مثل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستوى الاستثمارات.

من خلال فرض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية، تحقق الحكومات مصادر إيرادات تساهم في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن

الضرائب تساهم في تحسين البنية التحتية وتوفير التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتعزز الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تلعب الضرائب دورًا في تحفيز التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات. من خلال تطبيق ضرائب محفزة على بعض القطاعات الاقتصادية، يمكن للحكومات تعزيز نشاطات معينة وتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية العالية.

فيما يتعلق بالجزائر، تسعى الحكومة إلى تطوير وتحسين مؤشرات الصادرات خارج قطاع المحروقات والتخلي عن الاقتصاد الريعي. تهدف الجزائر إلى تنوي diversification تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات. يتم تقديم حوافز وتسهيلات للشركات المحلية والأجنبية لزيادة صادراتها وتعزيز التجارة الخارجية.

❖ **الإشكالية:**

مما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة على الشكل التالي:

إلى أي مدى تساهم التحفيزات الضريبية في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

تتفرع عن الاشكالية الرئيسية للدراسة، مجموعة من الأسئلة الجزئية يمكن صياغتها كالآتي:

1. ما المقصود بالتحفيزات الضريبية والصادرات خارج قطاع المحروقات، وما العلاقة بينهما؟

2. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية لتطوير وتحسين مؤشرات الصادرات غير النفطية؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة ننطلق من مجموعة من الفرضيات وهي على الشكل التالي:

1. تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. السياسات والإصلاحات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية لتحسين بنية التحتية وتعزيز المنتجات وتطوير المهارات العمالية ستساعد في تعزيز قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال عدة أسباب نذكر منها:

1. تعزيز النمو الاقتصادي: تساهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإيرادات وتعزيز قطاعات الاقتصاد المختلفة. من خلال فهم دور الصادرات وتحسين مؤشراتها، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

2. التنويع الاقتصادي: تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات في اقتصادها. ومع ذلك، فإن التحول من الاعتماد الكبير على النفط والغاز يعد أمرًا حيويًا لتحقيق استقرار الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. تساعد هذه الدراسة في فهم أهمية التنويع الاقتصادي وتحديد السبل والسياسات لتحقيقه.

3. تحسين التوازن التجاري: من خلال تطوير وتعزيز مؤشرات الصادرات، يمكن للبلدان تحسين التوازن التجاري والتقليل من العجز التجاري. وبالتالي، يمكن تحسين الاعتمادية الاقتصادية وتعزيز استقلالية البلد في السوق العالمية.

4. توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد: تعزز الصادرات قدرة الدولة على توفير فرص العمل للسكان وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي. بالتالي، فإن تحسين مؤشرات الصادرات يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والتنمية الاجتماعية في البلد.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة أهمية التنويع في الاقتصاد الجزائري وتحديد الفرص والتحديات المرتبطة بهذا التحول.

2. تحديد السياسات والإصلاحات اللازمة لتحسين مؤشرات الصادرات غير النفطية في الجزائر وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
3. تحليل تأثير الضريبة على الصادرات والاستثمارات في الجزائر وتقييم كيفية تحسين هذه السياسات لتعزيز الصادرات.
4. تحديد التوصيات والسياسات العملية التي يمكن اعتمادها لتحسين مؤشرات الصادرات غير النفطية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة.
5. توفير إطار تحليلي شامل لفهم تحول الاقتصاد الجزائري وتطوير استراتيجيات فعالة لزيادة حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

وباختصار، تهدف الدراسة إلى فهم دور الصادرات في الحياة الاقتصادية في الجزائر وتحديد السبل لتحسين مؤشرات الصادرات غير النفطية وتحقيق التنمية المستدامة وتحول الاقتصاد الجزائري نحو التنويع.

❖ **منهج الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها. يتم استخدام المنهج الوصفي لفهم وتحليل دور الصادرات في الحياة الاقتصادية في الجزائر وتقييم مؤشراتها.

سيتم تحليل هذه البيانات ووصف دور الصادرات وتحديد القضايا والتحديات المرتبطة بها. ستُستخدم أدوات تحليلية مثل المقارنة والتصنيف والتحليل الاقتصادي لتفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات.

باستخدام المنهج الوصفي، سيتم توفير صورة شاملة للوضع الحالي للصادرات في الجزائر وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتدخل. سيتم استخدام البيانات الكمية والنوعية لتوضيح أهمية الصادرات وتأثيرها على الحياة الاقتصادية.

❖ **خطة الدراسة:**

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين نتطرق في الاول إلى الجانب النظري للضريبة، التحفيز الضريبي، التصدير والصادرات وفي الثاني إلى دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد تعرضت الكثير من الدراسات لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي وكذا ضرورة تنميتها انطلاقا من العلاقة والارتباط بين القطاع التصديري ورفاهية المجتمع، وفيما يلي عرض أبرز هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث والتي اعتمدنا عليها في دراستنا وهي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، .(2004)

تعتبر دراسة وصاف سعيدي حول أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، التي تمثلت في أطروحة الدكتوراه، من الدراسات المهمة التي تسلط الضوء على دور الصادرات في عملية التنمية وتطور مفهوم الصادرات عبر التطورات الاقتصادية. تطرقت الدراسة أيضًا إلى استراتيجية التنمية قبل صدمة انخفاض أسعار النفط في عام 1986، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية استراتيجية التصنيع لتحقيق نمو الصادرات غير النفطية. كما تناولت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الدول النامية ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها. تناقش الدراسة أيضًا نظام الحوافز المعتمد في الدول النامية وفعاليته في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية. كما تناقش نظام تمويل الصادرات وسياسات سعر الصرف ودورهما في تنمية الصادرات. وتشير الدراسة إلى أن الحوافز ساهمت في خلق منتجات ذات جودة وسعر مناسب يمكنها الوصول إلى الأسواق العالمية.

تناقش الدراسة أيضًا استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات التجارية الدولية. وتشير الدراسة إلى أن البيئة الدولية لها تأثير على محاولة اتباع استراتيجية تنمية الصادرات وتعيق المؤسسات الناشئة. كما تشير الدراسة إلى أن أساليب التسويق والتصدير المباشرة هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى تدهور قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية هي السبب الرئيسي وراء صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية بالنسبة للدول المدرجة في الدراسة. وأشارت الدراسة إلى وجود قطاعات

واعدة في مجال التصدير خارج قطاع النفط في الجزائر، حيث تتصدرها القطاعات الزراعية، تليها القطاعات السياحية وبعض الصناعات البتروكيماوية.

باختصار، تعد دراسة وصاف سعيدي حول أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية من الدراسات المهمة التي تسلط الضوء على دور الصادرات في التنمية الاقتصادية. وقد تناولت الدراسة العديد من الجوانب المهمة مثل استراتيجية التنمية الصادرات غير النفطية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ونظام الحوافز المعتمد في الدول النامية، ونظام تمويل الصادرات، وسياسات سعر الصرف. كما تناولت الدراسة أيضًا التحديات التي تواجهها الدول النامية في تسويق وتصدير منتجاتها والعوامل الخارجية التي تؤثر على قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية.

- **الدراسة الثانية:** دراسة مصطفى بن ساحة، بعنوان **اثر الصادرات غي النفطية في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)**" في عام 2011 العلاقة بين استراتيجية تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر. يتمحور التحقيق حول تحليل مدى مساهمة الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد.

تتناول الدراسة العلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير إلى أن الصادرات تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية الصادرات غير النفطية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي.

باستخدام منهجية تحليل حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تقوم الدراسة بتحليل مدى تأثير استراتيجية تنمية الصادرات على هذه المؤسسات ومدى تحقيقها للنمو الاقتصادي. تتناول الدراسة أيضًا العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وتوسيع صادراتها غير النفطية.

بشكل عام، تهدف دراسة مصطفى بن ساحة إلى توضيح أهمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وتسليط الضوء على دور المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق. كما تعرض الدراسة للتحديات والعقبات التي تواجه هذه المؤسسات في تنمية صادراتها وتقديم توصيات واقتراحات

الفصل الأول : الجانب النظري للضريبة، التحفيز الضريبي، التصدير والصادرات

تمهيد:

تُعَدُّ الضريبة والتحفيزات الضريبية مفاهيمًا أساسية في مجال الاقتصاد والنظم الضريبية في الدول. تعد الضريبة وسيلة هامة لتمويل الإنفاق العام وتحقيق أهداف الدولة، مثل توفير الخدمات العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تفرض الحكومات الضرائب على المواطنين والشركات والمؤسسات الأخرى لجمع الأموال التي تحتاجها لتنفيذ مهامها وواجباتها. يتم تحديد مقدار الضريبة المفروضة بناءً على مجموعة معايير، مثل الدخل، والثروة، والمعاملات التجارية، والممتلكات.

ومع ذلك، قد تستخدم الحكومات أيضًا التحفيزات الضريبية كوسيلة لتحقيق أهداف محددة. تُعَدُّ التحفيزات الضريبية إجراءات خاصة تهدف إلى تشجيع سلوك معين أو تعزيز قطاع محدد من الاقتصاد. يتم تنفيذ التحفيزات الضريبية من خلال منح تخفيضات ضريبية أو إعفاءات ضريبية جزئية للأفراد أو الشركات التي تستوفي متطلبات معينة.

تعد التحفيزات الضريبية أداة فعالة في تعزيز الاستثمار، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير، وتحفيز نمو الاقتصاد المستدام. يمكن أن تستهدف التحفيزات الضريبية قطاعات مختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، بغية تعزيز نشاطها وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية. تمهيدًا لفهم مفهوم الصادرات والتصدير، يمكننا القول إن الصادرات تشير إلى السلع والخدمات التي يتم بيعها وتوجيهها إلى الأسواق الخارجية، بغرض الاستفادة من الفرص التجارية الدولية وتحقيق العائد المالي للدولة. وتعتبر الصادرات جزءًا هامًا من النشاط الاقتصادي للبلدان، حيث تعزز التجارة الدولية وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

تصدير البضائع والخدمات يكون عن طريق عقود تجارية بين البلد المصدر والبلد المستورد، حيث يتم تحديد شروط البيع والتسليم والأسعار ووسائل الدفع والتخليص الجمركي. وتشمل البضائع المصدرة عادة المنتجات الصناعية والزراعية والمواد الخام والمنتجات الثقافية والتكنولوجية، في حين تشمل الخدمات المصدرة السياحة والنقل والتأمين والاستشارات والتكنولوجيا وغيرها.

المبحث الأول: ماهية الضريبة

الضريبة هي مبلغ مالي يفرضه النظام الضريبي الحكومي على الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. تُفرض الضريبة بهدف تمويل الإنفاق العام وتلبية احتياجات الدولة في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع والبرامج الحكومية.

تختلف أنواع الضرائب وفقًا للنظام الضريبي المعتمد في كل بلد. ومن بين أنواع الضرائب الشائعة تجد الضرائب على الدخل، والضرائب على الشركات، والضرائب المبيعات، والضرائب على الممتلكات، والرسوم والضرائب الخاصة بالتجارة الدولية، وغيرها.

تُحصى الضرائب عادة على أساس مبلغ مالي محدد يتم احتسابه بناءً على معايير محددة. يتم تحديد مقدار الضريبة بناءً على معايير مثل الدخل الشخصي أو الشركات، أو قيمة المعاملات التجارية، أو قيمة الممتلكات.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

رغم تعدد التعاريف الخاصة بالضريبة، إلا أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الاقتطاعات.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة نذكر منها:

التعريف الأول: يمكن تعريف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[1]

[1] فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص49

التعريف الثاني: "الضريبة" هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة.[1]

التعريف الثالث: تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[2]

التعريف الرابع: " تعرف الضريبة على أنها التكليف الذي تفرضه الدولة على الناس لأجل حاجتها المبرمة ووفاء ديونها.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة مالية تدفع جبرا وبصفة نهائية، وحسب المقدرة التكلفية للممول، وتقوم بها الدولة ممثلة في هيئات تنوب عنها وفقا لقواعد مقررة وبدون مقابل من أجل المساهمة في تغطية الأعباء العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما يمكن أن نفرق بين الضريبة والرسم بحيث تعتبر الضريبة اقتطاعا ذو صبغة عامة و إجبارية والتي لا توجه حصيلتها لتغطية نفقة عامة معينة، أما الرسم فهو اقتطاع يؤدي الخدمة مقدمة دون أن يكون هناك حتما تكلفة بين قيمة الرسم والتكلفة الحقيقية للخدمة المادة.

ويحصل الرسم على مستعملي الخدمة أو الشيء مثل الرسوم البريدية وما دام أنه مرتبط بوجود مقابل فهو يختلف عن الضريبة هذه الأخيرة إجبارية، أما الرسم فلن يكون إجباريا في حال عدم طلب الخدمة لكن تأكيد الطابع غير إجباري للرسم يجد نفسه مخففا بسبب وجود رسوم لا يمكن تفاديها مثل رسم التطهير. هذا الأخير يدفع إجباريا مقابل خدمات التنظيف المقدمة من طرف الجماعات المحلية ويطالب به من طرف الخزينة العمومية مثله مثل الضريبة وإضافة إلى هذا فإن الاختلاف بين الضريبة والرسم ليس ظاهرة بصفة جلية كما هو متصور وهذا ما نجده في حالة الرسوم على رقم الأعمال التي

---

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة الجزائر، 2008، ص145.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلاء المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص57

[3] سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 117.

بالرغم من تسميتها تعتبر ضرائب حقيقية حيث تدفع على أسعار مادة أو لكن لا تشكل المقابل الفعلي للخدمة المقدمة أكثر من هذا فإن في بعض الأحيان تكون التفرقة بين الرسم والضريبة غير عملية تماما بسبب تعقد التقنية الضريبية.[1]

الفرع الثاني: عناصر الضريبة

من خلال التعاريف السابقة نستنتج العناصر التالية للضريبة:[2]

1- الضريبة ذات طابع نقدي: الضريبة هي مبلغ من النقود أي أنها تدفع بالنقود الورقية أو الكتابية أو

الإلكترونية، حيث يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

2- الضريبة فريضة حكومية: أي أن الدولة هي المسؤولة عن جباية الفريضة و تحديدها أو من ينوب عنها.

3- الضريبة جبرية: هي الزامية ليس للفرد الاختيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة فإذا امتنع

فمن حق الدولة أو من ينوب عنها قانونا فرض عقوبات على الممتنعين عن الدفع وفقا للقانون المعمول به.

4- الضريبة نهائية: إن الضريبة شكل من أشكال إبراز سيادة الدولة فهي توضع ثم بعد ذلك تحصل أن طريق السلطة،[3] أي أن الضريبة تؤخذ من صاحبها ولا ترجع إليه فالمكلف الذي قام بدفع الضريبة لا يمكنه استرداد المبلغ الذي قام بدفعه فهب تعتبر بالنسبة للدولة كإيراد نهائي وليس كدين حتى في بعض الحالات الاستثنائية عند وقوع خطأ لا ترد الضريبة إلى صاحبها.

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر ، 2008 ، ص 72.

[2] محمد عباس محرزي، مدخل الى الجباية والضرائب، دار النشر شركة الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارية، الجزائر، 2010، ص10

[3] محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص16

5- الضريبة بلا مقابل المكلف بالضريبة لا يمكنه الحصول على نفع خاص بل يكون المقابل عاما و لا يحصل عليه إطلاقا وإذا حصل عليه لا يكون بالضرورة بقدر ما قدمه بل العكس وقد يحصل البعض كالفقراء الذين لا يدفعون شيئا على خدمات عامة أكثر مما يتمتع بها دافع الضريبة.

6- المقدرة التكليفية: يعني أن كل شخص يدفع مما يستطيع دفعه من الضريبة وفي كل الأحوال نجد أن كل من يدفع الضريبة تكون حسب مقدرتهم أي حسب رقم أعمال الشخص المصرح به أو حسب دخله وفق قاعدة العدالة.

المطلب الثاني: أنواع الضريبة وأهدافها

أولا: أنواع الضرائب

عرفت المالية العامة أنواعا عديدة من الضرائب والتي تصنف ضمن مجموعات وفقا لمعايير متعددة، من حيث تعدد الضرائب من حيث المادة الخاضعة للضريبة من حيث الوجود والاستعمال. [1]

1/- **من حيث تعدد الضرائب:** تقسم الضرائب حسب هذا النوع إلى الضريبة الوحيدة والمتعددة.

أ) الضريبة الوحيدة حيث تفرض الدولة نوع واحد فقط من الضرائب تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها، كأن تفرض ضريبة مبيعات بنسبة محددة على مشتريات كل المواطنين والمقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر يفرض بشكل خاص.

ب) الضريبة المتعددة حيث يتم فرض عدة أنواع من الضرائب مثل فرض ضريبة مبيعات على مبيعات الشركات والمؤسسات وضريبة دخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار، وضريبة مسقفات على الأبنية والأراضي وبشكل مستقل في الدولة الواحدة لكل ضريبة عن الأخرى.

[1] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفافة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 11-10

2/- **من حيث المادة الخاضعة:** تنقسم الضريبة حسب هذا الصنف إلى الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.[1]

أ) الضريبة على الأشخاص: إن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور حيث تدفع من أشخاص مقيمين في إقليم معين، كما تدفع حسب الانتماء الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص وتعرف في النظام الإسلامي بالجزية والتي يدفعها أشخاص مقيمين في بلد إسلامي.

ب) الضريبة على الأموال: أساس هذه الضريبة ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير قد يملك دخلا أو رأس المال أو كليهما وبالتالي فان أساس فرض هذه الضريبة هو الدخل ورأس المال.

3/- من حيث الوجود والاستعمال: تنقسم الضرائب حسب هذا الصنف إلى الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.[2]

أ) **الضرائب المباشرة:** وتعرف على بأنها تلك الضريبة التي تفرض على واقعة عناصر الثروة من دخل ورأس المال. وتمتاز الضرائب المباشرة بتحقيقها العدالة في التكليف، لأنها تتناول مقدرة الأفراد المالية لأعمالهم وهي ثابتة الدخل لأنها تطرح على رؤوس أموال وهو مدخول لا يتأثر بارادة الأفراد ودرجة ومستوى انفاقهم صعودا أو هبوطا وهي تتطلب عدد قليل من الموظفين بالاضافة الى انماء الوعي الضريبي لأن المكلفين يشعرون بعبء الضرائب المباشرة التي تزداد يقظتهم لشؤون العامة ومراقبتهم لسياسة الانفاق الحكومي غير أن المكلفين يشعرون بثقلها ويدفعونها مكرهين ويحاولون التهرب منها.

ب) **الضرائب غير المباشرة:** وهي الضريبة التي تفرض على وقائع تمثل انفاقا أو تداولا لعناصر الثروة. وللضرائب غير المباشرة مزايا عديدة فانها تجبى بسهولة فالمكلف يؤديها أحيانا دون أن يشعر بها، فهو حيثما يشتري شيئ ما أنه يدفع ضريبة غير مباشرة ووفرة فضائلها ونموها مع ارتقاء المدينة وزيادة الاستهلاك وتطور الثروة العامة وهذا ما يفسر

[1] خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث (الجزء الأول: جباية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 18

[2] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، ص ص 198-199.

لجوء الحكومات اليها عندما تحتاج إلى المال. وللضرائب غير المباشرة عيوب فمن بينها أنها في فترات الأزمات والحروب تتأخر كثيرا مما يؤدي الى لا يدري. انخفاض في حصيلتها.

الجدول رقم (01): الفرق بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة

المعيار	الضريبة المباشرة	الضريبة غير المباشرة
المعيار الإداري	✓ تكون فيه جداول اسمية موضحة فيها اسم المكلف , مبلغ الضريبة	✓ لا تكون في جداول الاسمية
استقرار الوعاء الضريبي	✓ تتميز بالاستقرار والثبات النسبي (على الاستقرار)	✓ تتميز بعدم الاستقرار (على السلع)
الرجعية	✓ استقرار العبء الضريبي على المكلف بصفة نهائية (المنتج مثلا)	✓ انتقال العبء الضريبي إلى الغير (المستهلك مثلا)
الحصيلة	✓ استقرار حصيلتها وانتظامها	✓ وفرة حصلتها لكونها تفرض على السلع عديدة وخدماتها كثيرة
دفع الضريبة	✓ سهولة دفعها لأنها معروفة القيمة لدى المكلف بالضريبة	✓ سهولة دفعها لدخولها ضمن سعر السلعة
العدالة	✓ عادلة من خلال توزيع الأعباء الضريبية وفقا للقدرة التكليفية	✓ غير عادلة لان عبئها يكون اكبر على ذوي الدخول الصغيرة
سرعة التحصيل	✓ بطء تحصيلها ومرور وقت بين استحقاق الضريبية وتوريدها للخزينة	✓ سرعة تحصيلها

المصدر: أسماء سيغة، **سياسة التحفيز الضريبي ودورها في تشجيع الاستثمار في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،مالية وبنوك،جامعة أم البواقي،2015-2016،ص19

ثانيا: أهداف الضريبة

للضريبة أهدافا وأغراضا متعددة ومتشعبة تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف التي تعيشها كل دولة وبشكل عام فإن من أهداف الضرائب ما يلي:

1. الأهداف المالية: وذلك من خلال توفير حصيلة ضريبية كافية وملائمة يمكن الإعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الإقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المطلوبة، مع مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في أدنى حدودها، والتشديد على أهمية التوسع الأفقي

2. في إعداد المكلفين وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة. [1]

3. الأهداف الإقتصادية: وهو الوصول إلى حالة إستقرار إقتصادي غير مثوب بالتضخم أو الانكماش، ففي حالة التضخم تستخدم الضريبة كأداة للعلاج الإقتصادي عن طريق رفع نسبتها والتوسع في فرضها بغرض إمتصاص كمية النقد الزائدة، وفي حالة الإنكماش تخفض أسعارها وتزداد الإعفاءات مما يزيد من الإدخار وبالتالي التوسع في الإستثمار وبذلك تكون الضريبة لها فاعليتها في علاج مساوئ الدورة التجارية وما ينجم عنها من آثار سيئة، كما أن زيادة نسبة الضريبة أو فرضها بالنسبة لقطاع معين وخفضها أو إلغاؤها بالنسبة لقطاع آخر تعتبر في هذه الحالة تشجيعا لزيادة إنتاج معين وخفض إنتاج آخر، مما يجعل الموارد الإقتصادية للدولة تستغل بالشكل الذي تحدده السياسة العامة للدولة. [2]

4. الأهداف السياسية: أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة للأهداف السياسية.[3]

5. الأهداف الإجتماعية: وتتمثل في ما يلي: [1]

---

[1] عادل محمد القطاونة، عدى حسين عفافة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] حسين مصطفى حسين، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 1992، ص 47

[3] حميد بوزيدة جباية المؤسسات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13.

أ) التحكم في النسل: وهذا إجراء نسبي، إذ تستطيع الدولة أن تتحكم في الكثافة السكانية من خلال الضرائب، فقد نجد بعض الدول خاصة التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، تتوجه نحو زيادة السكان وتشجيع زيادة المواليد، فقد تحفز ذلك من خلال الضرائب وذلك بتخفيض معدل الضريبة كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو بتحفيض الضرائب على الدخول وتتبع العكس في حالة تخفيض عدد السكان.

ب) إعادة توزيع الدخل والثروة ومنع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات أو تطبيق التصاعد بالضرائب أو زيادة معدل الضرائب على السلع الكمالية التي يقبل عليه نسبة كبيرة من الأغنياء.

المطلب الثالث: الأساس القانوني للضرائب

يتجلى الأساس القانوني للضرائب في نظريتين، الأولى هي نظرية العقد الاجتماعي و المنفعة و الثانية التضامن الاجتماعي.

الفرع الأول: نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة

سادت أفكار هذه النظرية في القرن 18 و19 م، فالفقه التقليدي حاول تأسيس حق الدولة في فرض الضرائب على أساس فكرة المنفعة التي تعود على الأفراد مقابل دفع الضرائب، مثل الانتفاع بخدمات المرافق العامة المختلفة و يؤسس أنصار هذه النظرية فكرة المنفعة على ارتباط الفرد بالعقد الضمني بينه و بين الدولة يسمى بالعقد الاجتماعي، و فكرته تدور حول أن الأفراد يعيشون في مجتمع و ليس في عزلة و أن كل واحد منهم يستفيد من مزايا تلك الحياة الجماعية و من ثم فإن هناك عقد ضمني بينهم يتنازل بمقتضاه كل فرد عن جزء من أمواله مقابل أن يؤمن للآخرين جزء من حرية و الأموال في ظل حماية القانون. وقد اختلفت وجهات النظر حول هذا العقد، فاعتبره آدم سميت عقد بيع خدمات أي أن الدولة تبيع خدماتها للمواطنين مقابل التزامهم بدفع ثمنها في صورة ضرائب، إلا أنه واجه انتقاد إذ من الصعوبة تقدير قيمة المنفعة التي تعود على دافع الضريبة. [2]

---

[1] طارق الحاج المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 48-49

[2] سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 123-122

أما البعض الآخر فيرى أن هذا العقد على أنه عقد شراكة و أصحاب هذا العقد اعتبروا أن الدولة شركة إنتاج كبيرة و الشركاء هم الأفراد حيث يقوم كل واحد منهم بأداء عمل معين و يتحمل في سبيل ذلك نفقات خاصة بالإضافة إلى نفقات عامة يقوم بها مجلس الإدارة أي الحكومة وتعود منفعتها على جميع الشركاء وبالتالي جميع المساهمين في هذه النفقات في صورة ضرائب التي عليهم الدولة و منهم من يرى بأنها عقد تأمين أي الأفراد يدفعون الضرائب للدولة كتأمين على الجزء الباقي من أموالهم و الانتفاع بها على أفضل وجه، و من تم تعد الضريبة قسط تأمين الذي يدفعه الأفراد مقابل التأمين على حياتهم و أموالهم.

على الدخل من خلال ما سبق نرى بأن هذه النظرية و إن كانت تبحث عن مبرر لكي تكون الضريبة مناسبة مع الثروة الخاضعة على أساس عقدي لا تتناسب مع العصر الحديث بكل تطوراته لدى ظهر تيار آخر و هو نظرية التضامن الاجتماعي.

الفرع الثاني: نظرية التضامن الاجتماعي

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الأفراد يسلمون بضرورة وجود دولة كضرورة سياسية واجتماعية تحقق مصالحهم و تشبع حاجاتهم، و من تم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل فرد بأداء الضريبة المفروضة عليه كل بحسب مقدرته التكلفية كي تتمكن الدولة بالقيام بوظائفها المعتادة وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين، بدون استثناء، و بغض النظر في مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة وأكثر من ذلك فمن الممكن استفادة بعض الأفراد بالخدمات العامة رغم عدم قيامهم بدفع الضرائب أو بدفع مبالغ زهيدة كأصحاب الدخول المحدودة وعدم انتفاع البعض الآخر بهذه الخدمات. [1]

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية تقترن بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على رعاياها و من تم إلزامها وإجبارها على أداء الضريبة.

[1] محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص154

المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الضريبية

التحفيزات الضريبية يتعامل مع دراسة وتحليل الآثار والتأثيرات المتعلقة بتوفير التخفيضات الضريبية والإعفاءات الضريبية والائتمانات الضريبية. يتضمن هذا المبحث فهم ماهية التحفيزات الضريبية وأهدافها، ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والابتكار.

يتضمن مبحث التحفيزات الضريبية أيضًا النظر في التصميم الضريبي وكيفية تنفيذ التحفيزات الضريبية بطرق فعالة وعادلة. يتطلب ذلك دراسة التأثيرات الاقتصادية والمالية للتحفيزات الضريبية وتقييم كفاءتها وتوافقها مع أهداف الحكومة.

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الضريبية

الفرع الأول: تعريف التحفيز الضريبي

قدمت عدة تعاريف للتحفيز الضريبي نذكر من بينها:

التعريف الأول: هو عبارة عن نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. [1]

التعريف الثاني: هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التشجيعي، تستخدمها الدولة لصالح فئات معينة بغرض توجيه نشاطهم". [2]

من خلال التعريفين السابقين للتحفيز الضريبي يمكننا القول بأن الحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمرين على إتخاد قرار الإستثمار.

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 112.

[2] رفيق بأنشودة داني كبير معاشو، تحليل سلوك المؤسسة تجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2003، ص49.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على التحفيز الضريبي

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهون بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة، وتتمثل هذه السياسة فيما يلي:[1]

أولا: العوامل ذات الطابع الضريبي

وهي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الضريبي سواء ايجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الضريبي.

ثانيا: العوامل ذات الطابع غير الضريبي

تتطلب فعالية سياسة التحريض الضريبي مناخ ملائم للاستثمار، وهو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنع بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر.

الفرع الثالث: شروط فعالية التحفيز الضريبي

لكي تتحقق فعالية الحوافز الضريبية لصالح الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

أولا: الشروط الخاصة بالحوافز الجبائية نفسها يجب الاقتصادية.

أن ينصرف تطبيق الامتيازات الضريبية إلى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط.

أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة إنتاجية.

أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في نجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة. أن يكون للجباية دور توجيهي وتحفيزي لمستثمرين والأعوان الاقتصاديين عامة في توجيه أموالهم لمشاريع وأنشطة

[1] جنيدي خليفة، التحفيزات الضريبية كآداة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 3، ص 45

ثانيا: شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية

لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمها، بل ترتبط بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة، فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائيا بل تتطلب الغالبية منها إتباع إجراءات إدارية لتحديد المنشآت الخاضعة لها، وكذلك يجب أن تتوفر الرقابة على إدارة كافة الحوافز الضريبية لتكون شفافية كاملة في تحقيق الأهداف المرجوة. [1]

الفرع الرابع: نظام منح المزايا

هناك نظامين للمزايا الجبائية وهما: النظام العام، والنظام الاستثنائي.

أولا: النظام العام

يمكن استفادة المستثمر من امتيازات، سواء كان عام أو خاص، طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم، حيث ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي تستلزم التطوير فيها إلى مساهمة خاصة من الدولة، أما النشاطات فهي كل إنتاج للسلع أو الخدمات الصناعية الفلاحية السياحية، الخدمات والنقل.... الخ، وكذا الاستثمارات المنجزة في إطار تناول أو تصريح.

ويتضمن هذا النظام الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في قانون المالية، وهي تحفيزات المجلد العاشر هامة حيث أنها تمنح من قبل مؤسسات الدولة التي لها علاقة مباشرة مع المستثمر من شأن هذه الحوافز تخفيف أعباء المستثمر والزيادة في الإنتاج ومناصب الشغل والمحافظة عليها، وتسهيل حركة العتاد المستورد.[2]

ثانيا: النظام الاستثنائي

هذا النظام يُعنى بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي فيها ترقيتها مساهمة خاصة من الدولة المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار بمنح امتيازات ضريبية وجمركية مع احتمال التكفل الجزئي أو الكلي بمصاريف أشغال المنشآت، وكذا

[1] جنيدي خليفة، المرجع السابق، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص45

تشجيع المشاريع الاستثمارية التي تمثل مصلحة خاصة للاقتصاد الوطني بشروط تعاقدية محددة بين المستثمر والدولة الجزائرية.[1]

المطلب الثاني: أشكال التحفيز الضريبي

يأخذ التحفيز الضريبي أشكال مختلفة سواء كانت خاصة بالاستثمار أو التصدير أو التشغيل.

الفرع الأول: التحفيزات الخاصة بالاستثمار

يعتبر الاستثمار هو العمود والركيزة الأساسية الذي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل، ولذلك فمعظم الدول تخصص تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجيعا للاستثمارات بكل أنواعها لتنمية ثروة المجتمع، وتتمثل أهم التحفيزات الخاصة بالاستثمار في ما يلي:

1. الإعفاءات الضريبية: هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذاك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى خمسة عشر سنة في بعض الدول.

غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها: [2]

• مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.

• عند تحقيق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يستحق عليها ضرائب في الأصل.

[1] جنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 46

[2] محمد، طالبي ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ص 317

• لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع بالإعفاء من جديد في نفس الوقت أو الإنتقال إلى دولة أخرى ليتمتع بالإعفاء جديد.

2. التخفيضات الضريبية: يعرف التخفيض الضريبي على أنه عبارة عن تقنية تلجأ إليها معظم الدول بهدف تخفيف العبء الضريبي، فهو عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، أي أن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة، أو تخفيض الوعاء الضريبي. [1]

3. نظام الإهتلاك: يعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للإهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطبق وكلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل. [2]

4. إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة وتشكل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تأكل رأس مال الدولة[3].

5. شهادات الإعتماد الضريبي المطبقة للإستثمار: تمنح شهادات إعتماد ضريبي للمستثمرين للتخلص من بعض الإلتزامات الضريبية كالضرائب على الدخل، أو على رقم الأعمال الرسوم الجمركية والضرائب المقتطعة من المنبع، وتمنح هذه الشهادات على أساس نسبة مئوية من حجم الاستثمار أو على أساس حصة القيمة المضافة الداخلية المنتجة للصناعة الجديدة مثلا. [4]

---

[1] بسعود يوسف، دور الجبائية في تطوير الاستثمار دراسة حالة الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار مالية ومحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014– ص 20

[2] طالبي محمد مرجع سبق ذكره، ص 318.

[3] المرجع نفسه، ص 318.

[4] محمد حمو أو سرير منور ، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر، 2009، ص224

ثانيا: التحفيزات الخاصة بالتصدير

تلعب الصادرات دورا هاما في جلب العملة الصعبة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى كوسيلة للتعريف بالمنتج الوطني والدخول إلى السوق الدولية لمنافسة المنتج الأجنبي، ولذلك قدمت الدولة مجموعة من التحفيزات من أجل تخفيف العبء الضريبي على المصدرين وتوجيههم نحو الأنشطة المراد الإعتماد عليها، وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى ثلاث أنواع خاصة بهذا الشكل من التحفيز: [1]

1. الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل: تكون هذه الحوافز إما إعفاءات كلية للمداخيل المحققة من عملية التصدير، وإما تخفيضات جزئية تتحدد في شكل سعر أو وفقا لسلم تدريجي معين.

2. الحوافز المتعلقة بحقوق الجمارك: يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية من الإعفاء من الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية إستيراد المواد الأولية والتجهيزات، بغرض إستعمالها في الإنتاج، وتتحدد نسبة التخفيض وفقا لمعايير منها أهمية السلعة وحتى المؤسسة المصدرة نفسها، حجم الطلب عليها في الأسواق العالمية، ماتحققه من تدفقات للعملة الصعبة على البلد المصدر...إلخ.

3. الحوافز المتعلقة برقم الأعمال: يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال، والرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، التي تعتمدها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الضرائب، حيث يمنح هذا النوع من الإعفاءات المنتجات المصدرة قدرة على الإنتشار في الأسواق الخارجية، والقدرة على المنافسة.

ثالثا: التحفيزات الخاصة بالتشغيل

يقصد بالتشغيل توفير مناصب الشغل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل، ولتشجيع التشغيل يجب إتخاد الإجراءات التالية: [2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 224-225

[2] المرجع نفسه، ص 225

1. التخفيض على أساس كل شخص مشغل: تحاول سياسة التحفيز الضريبي زيادة الطلب على دخل المؤسسة وذلك بتخفيض تكلفتها في نظر صاحب العمل من خلال فرضها لتخفيض على دخل المؤسسة الخاضعة للضريبة عن كل منصب عمل تستحدثه، ويتحدد هذا التخفيض على أساس كل شخص مشغل أو على أساس سلم متناسب طرديا مع عدد المناصب التي توفيرها.

2. التخفيضات الضريبة للمؤسسات ذات الكثافة العمالية: يتحدد معدل الإقتطاع لدخول المؤسسات، على أساس رأس المال، اليد العاملة، لهذا يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، وتخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية، كما تمنح التخفيضات للأرباح المعاد إستثمارها وذلك لأنها تخلق مناصب شغل جديدة.

المطلب الثالث: الشروط و العوامل المتحكمة في فعالية سياسة التحفيز الضريبي

نتناول من خلال هذا المطلب الشروط و العوامل المرتبطة بالتحفيز الجبائي.

الفرع الأول: شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي

تتميز التحفيزات الضريبية بجملة من الشروط تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة و زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى و من بين هذه الشروط نذكر منها: [1]

أولا: شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها

يجب أن تمنح الامتيازات الضريبية إلى الأنشطة ذات أهمية كبيرة تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية. يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لتحفيز ضريبي موجب لنشاط لا يفيد الجميع كثيرا.

أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوب فيها.

[1] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، ماجيستر، حالة الجزائر خلال التسعينات، البليدة، 2005 ، ص: 52-55.

أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة. أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في مراحلها الأولى، فإن الحوافز الجبائية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.

ثانيا: شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية

لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمية القوانين بل ترتبط هذه بلا شك بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة، فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائيا بل تتطلب الفعالية منها اتباع إجراءات إدارية لتحديد المنشآت الخاضعة لها، و تعتبر الهند مثالا لدول جعل تطبيق المزايا الضريبية تلقائيا ولكن تحظى دول أخرى الإدارة سلطة تقديرية في اختيار المشروعات التي ينطبق عليها القانون.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي:[1]

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهونة بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة فتقسم

العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي كما يلي:

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهونة بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة فتقسم العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي كما يلي:

أ) العوامل ذات طابع ضريبي:

هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الضريبي سواء إيجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الضريبي و هي تتمثل في العناصر التالية:[2]

[1] المرجع السابق، ص56-58

[2] سويعد عبد النوز، دور الحوافز الضريبية في تشجيع االستثمار ألجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1992-2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك، جامعة ام بواقي، 2014، ص47

طبيعة الضريبة محل التحريض:

تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها و لهذا فإن الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الاهداف المرغوب فيها في حالة ما إذا أخضع لمعدلات ضريبية معينة، يضاف إلى هذه ضرورة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة و على سلوك الأعوان الاقتصاديين.

شكل التحريض:

من الأدوات التي تستخدمها سياسة التحريض منع الاعفاءات أو التخفيف من معدلات الاقتطاع أو تقليص الأوعية الضريبية و تبرز فعالية الاعفاءات على الاستثمار من خلال انخفاض تكلفته و اقبال الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار بالشروط المقابلة هذه الاعفاءات.

زمن وضع التحريض:

عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الضريبي حيث أنه من الضروري قبل تطبيق الاجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، وتتعدد الآراء فيما يخص زمن التحفيز حيث يرى البعض أن الوقت الملائم لمنح الاعفاءات هو المرحلة التي تلي الخروج من الأزمات، فمن الضروري أن تمنح الاعفاءات للمستثمرين للمزاولة نشاطهم و خاصة في السنوات الأولى من بدء المشروع.

مجال التطبيق:

للحوافز الجبائية إطار عملي لابد من تحديده بعناية حتى لا تكون لها انعكاسات سلبية على السياسة الاقتصادية للدولة، حيث يضع المشروع مجموعة من المقاييس و الشروط تخص تحديد طبيعة و نوعية الاستثمار و مرحلة التقدم التي بلغه، و كذلك المواد و الوسائل المعنية بالتحريض لأهميتها في تحقيق المشروع.

ب) العوامل ذات الطابع غير الضريبي:

تتطلب فعالية سياسة التحريض الضريبي محيط ملائم للاستثمار ويتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية و التنظيمية و القانونية الملائمة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي

و الوضع الاقتصادي التجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي و لقد حدد(Bernard Venay) أربعة عناصر:[1]

- **العنصر الإداري:**

يؤشر مستوى و نوعية المعاملات الإدارية في نجاع سياسة التحفيز الضريبي و كلما كانت هناك عراقيل إدارية للبيروقراطيين، و الرشوة كلما أثر ذلك سلبيا على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة و النضج القانوني.

- **العنصر التقني:**

تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات أي مشروع استثماري بحيث تساهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار و من ثمة المساهمة في انجاح سياسة التحفيز الضريبي، إن البلد الذي يتوفر فيه بنية تحتية و عناصر الإنتاج بما في ذلك وجود مناطق صناعية و سهولة الاتصال يكون له أثر في قرار توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **العنصر السياسي:**

يعتبر الاستقرار السياسي أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري حيث أن غيابه يزيد في نسبة المخاطرة من حيث الجدارة و من ثمة فإن سياسة التحفيز الضريبي لا يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار في ظل وضع سياسي متدني، و تتمثل المخاطر السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث و التغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي فتمكن في الأوضاع الداخلية غير المستقرة للبلاد التي يتم فيها الاستثمار، بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدول التي ينتمي إليه المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلة للاستثمار.

[1] سويعد عبد النوز، مرجع سابق، ص 47-48.

- **العنصر الاقتصادي:**

تستدعي فعالية سياسة التحفيز الضريبي وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق، اليد العاملة المؤهلة مصادر التموين بالمواد الأولية كذا شبكة الاتصالات التسهيلات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والمالية الخارجية، بالإضافة إلى استقرار العملة و مرونة سياسة الأسعار و الائتمان.[1]

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن أخذ هذه العناصر بجدية تامة مع احترامها يساهم في تطوير المشروع و الاستفادة أكثر من المزايا المقدمة.

[1] سويعد عبد النوز، مرجع سابق، ص 48

المبحث الثالث: مفاهيم حول التصدير والصادرات

التصدير والصادرات يتطلبان القدرة على تلبية متطلبات الأسواق الدولية والتعامل مع التحديات القانونية واللوجستية المرتبطة بالتجارة العالمية. تشمل هذه التحديات تحديد الأسواق المستهدفة، وتكوين شبكة توزيع فعالة، ومعالجة القضايا الجمركية والضريبية، والتعامل مع التغيرات في الطلب والعرض على المستوى العالمي.

فهم مفهومي التصدير والصادرات سيساعدنا في استكشاف تأثيرهما على الاقتصاد والتجارة العالمية، وفي تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق النجاح في سوق الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

تعتبر عملية التصدير أحد الجوانب الأساسية في النشاط التجاري الدولي، حيث يتم بيع المنتجات والخدمات المحلية للأسواق الخارجية. يعد التصدير أداة فعالة للتوسع في الأعمال التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي. يشكل التصدير جزءًا أساسيًا في رفع مستوى الاقتصاد وزيادة التوازن التجاري للبلدان.

توفر عملية التصدير فرصًا للشركات للوصول إلى أسواق جديدة وعملاء محتملين في الخارج. من خلال التصدير، يمكن للشركات تحقيق زيادة في المبيعات وتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق التنافسية في السوق العالمية. كما يمكن للشركات أن تستفيد من الفوائد المتعددة للتصدير، مثل زيادة الإيرادات وتعزيز العلامة التجارية وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

الفرع الأول: مفهوم التصدير

يعرف فريد النجار التصدير على انه مدى قدرة الدولة شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى وهدا من اجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة.[1] يعرف هيثم حمود الشبلي ومحمود عواد ازديادات ان التصدير "يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة

[1] فريد النجار, التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية, الدار الجامعية الإسكندرية, 2008, ص 15

للحصول على اكبر حصة سوقية. فهدا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا".[1]

يعرف التصدير على انه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة التي قامت بتحويل المنتوج [2] يعرف عبد المهدي عادل التصدير على انه عملية" تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج.

من خلال التعريفات السابقة وبالعموم يمكن تعريف التصدير انه بيع سلع ومنتجات دولة ما إلى الدول خارج حدودها الجغرافية أي إخراج سلع خارج الحدود.

الفرع الثاني: أهمية التصدير

تشير أدبيات الداعين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي، إلى أن الصادرات و سياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل. [3] كما يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء والمواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد الأولية إلى البلد، هكذا . وتزدهر الصناعة وتقل البطالة، وفي هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية.

ومن بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات مختلف الدول؛ حاول الاقتصادي الكندي هارولد انس (INNIS) مفكرا

[1] قادة أقاسم, المحاسبة الوطنية, ديوان للمطبوعات الجامعية,الجزائر,2002,ص74.

[2] رضوان محمود العمر, التسويق الدولي, دار وائل للنشر, الأردن, 2007, ص 133

[3] علي توفيق الصادق, تطور دور الدولة في التنمية (قبل وبعد الأزمة العالمية للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية يوم 19و20 ديسمبر 2009), الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 47 جانفي 2010, بيروت – لبنان ص 21-22.

ماليا من خلال نظريه " السلعة الرئيسة" للنمو، بتعاظم صادرات القمح الكندي بين عام 1901/1911 و التقدم التقني و التصنيع اللذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت بأن : " الصادرات العارمة كانت العامل العرضي ولو أن السلعة الرئيسية نفسها – القمح – لم تتطلب إلا القليل من التصنيع ....، قبل التصدير، و التوسع السريع في طلب القمح ..... سبب تدفقا للأيدي العاملة ..... كما أدى إلى تدفق رأس المال وزيادة في تكوينه و توسعا في المحصول وزيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية ....والإبداعات المستحدثة وما شابهها... وزيادة الادخار المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة في دخل الفرد الواحد.[1]

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

أولا: خلق فرص عمل جديدة

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح العمالة. والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ، وقد استطاعت دول مثل كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة

[1] افري هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ،1988 ص .224

حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.[1]

ثانيا: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.[2]

ثالثا: جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية و السلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

رابعا: تحقيق معدلات نمو مطردة

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة

---

[1] رضوان عبد الحميد نسياسات تنمية الصادرات وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة ،العدد الاول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير ،إدارة التحليل والمعلومات التجارية 2009 ص 1.

[2] موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية إستراتجية تنمية الصادرات منشور على الموقع .http www Tradeegypt.com/ infoBank/ uploads/Export/ اطلع عليه بتاريخ: 8 مارس 2023

وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم و الاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد قترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات، أنواعها ومؤشراتها

الفرع الأول: مفهوم الصادرات

تتمثل الصادرات في قيام بعماليات تجارية لبيع سلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية على مراكز تسويقها.

تعرف حسب الموسوعة الاقتصادية على أن السلع أو الخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هده الدولة الأخرى, أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أوفي مقابل تعويضات ومنح معينة.

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى خارج وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين وغير مقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين, وتمثل الصادرات

[1] بورياح كنزة وبطيوي محمد الأمين، واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، شهادة ماستر جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2020، ص30

واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة.[1]

الفرع الثاني: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (VISIBLES وصادرات غير منظورة (INVISIBLES)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:[2]

1- الصادرات المنظورة:

والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها".

2-الصادرات غير المنظورة:

"وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج"[3]

3-الصادرات المؤقتة:

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها من جملتها. المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو

---

[1] دينا أحمد عمر ،أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة 1 الموصل،العدد 85(29)، ،2007 ص.131

[2] قسوم ميساوي الوليد دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص 13.

[3] قسوم ميساوي الوليد مرجع سبق ذكره، ص 14.

الصالونات الدولية. مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج. إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4-الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد[1].

الفرع الثالث: مؤشرات الصادرات

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1-نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة

وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك

الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد.

[1] إبراهيم العيسوي قياس التبعية في الوطن العربي مركز اسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر 1989، ص ص 43 -44

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة بـ "الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير "، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها و إنما يجب أن يضاف إلى هذا و ذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية، و ربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3- درجة التركيز السلعي للصادرات:

ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، و تزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية و السلع الصناعية .

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول و محدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية و استمرارها، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا[1] ، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض

[1] عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 24-25

المؤشرات الأخرى التي أعدتها" الأنكتاد"، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات و الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح و يقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4-النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و ونمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له

5- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة م ة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، و قد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى مفاهيم كل من الضريبة والتحفيزات الضريبية وكذا الصادرات والتصدير والمفاهيم المرتبطة بهما، وهذا على النحو التالي:

الضريبة: هي مبلغ مالي يفرضه النظام الضريبي الحكومي على الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى كجزء من دخلهم أو ثروتهم أو عملياتهم التجارية. تستخدم الضرائب لتمويل الإنفاق العام وتحقيق أهداف الدولة.

التحفيزات الضريبية: تُعَدُّ إجراءات خاصة تهدف إلى تشجيع سلوك معين أو تعزيز قطاع محدد من الاقتصاد. تتمثل التحفيزات الضريبية في منح تخفيضات ضريبية أو إعفاءات ضريبية جزئية للأفراد أو الشركات التي تستوفي متطلبات معينة.

تهدف الضريبة إلى تمويل الإنفاق العام وتحقيق العدالة الاجتماعية، بينما تهدف التحفيزات الضريبية إلى تعزيز الاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي.التحفيزات الضريبية يمكن أن تستهدف قطاعات مختلفة من الاقتصاد، مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

يجب أن تكون التحفيزات الضريبية مصممة بعناية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والمصلحة العامة.

وبصفة عامة، الضريبة والتحفيزات الضريبية تعدان أدواتٍ مهمة في السياسات الاقتصادية للحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

- تعتبر الصادرات هي المنتجات والخدمات التي يتم بيعها من بلد معين للأسواق الخارجية. تمثل الصادرات جانبًا هامًا في النشاط التجاري والاقتصادي للبلدان، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن التجاري وتوفير فرص العمل وتنمية القدرات الإنتاجية.
- التصدير هو عملية بيع البضائع والخدمات المحلية للأسواق الخارجية. يُعَدُّ التصدير جزءًا أساسيًا من النشاط التجاري الدولي ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية القدرات الإنتاجية.

الفصل الثاني : دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

لتعزيز الوعي بالمنتجات الجزائرية وتسويقها في الأسواق الخارجية. يمكن تنفيذ حملات ترويجية وإعلانية مستهدفة لتسليط الضوء على جودة وتنوع المنتجات الجزائرية وميزاتها التنافسية. يمكن أن تشمل هذه الترويجات المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية، وإقامة جلسات عمل مع المشترين الدوليين، وإنشاء مواقع إلكترونية ومنصات تجارة إلكترونية لتسهيل عمليات التسويق والمبيعات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تعزيز تطوير المنتجات والابتكار في الشركات الجزائرية المصدرة. يمكن توفير الدعم والتمويل لأبحاث وتطوير المنتجات الجديدة وتحسين الجودة والتصميم والتكنولوجيا. يمكن أيضًا تقديم برامج تدريبية واستشارية لتطوير مهارات وكفاءات العمالة وتعزيز قدرات الشركات على الابتكار والتكنولوجيا.

بشكل عام، يتطلب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إطارًا شاملاً يجمع بين التحفيزات الجبائية والترويج وتطوير المنتجات. يجب أن تعمل الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص على تعزيز بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية لتمكين الشركات الجزائرية من الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة وتنافسية.

المبحث الثاني: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وتعتمد اقتصادها إلى حد كبير على قطاع المحروقات. ومع ذلك، فإن الجزائر تسعى أيضًا لتنويع مصادر دخلها وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات. تعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي وتطوير الصناعات غير المحروقات من خلال توفير الدعم والتسهيلات للشركات والمشاريع في هذه القطاعات. يتم التركيز على تعزيز الزراعة والصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية وتطوير قطاع السياحة.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات غير المحروقات. تم تقديم حوافز مالية وضريبية لتشجيع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في هذه القطاعات وتطوير المشاريع الصناعية والزراعية.

بالطبع، يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وقتًا وجهودًا مستمرة. إلا أنه من المهم أن يتم تنفيذ هذه الجهود لتعزيز استقرار الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في إشباع رغبات وحاجات المجتمع.[1]

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر، علما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 8،9.

العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة كما يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة النفط ،1986 ، وبالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير[1]

1. مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية

إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية سوف يترتب عليه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

2. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

ترتبط سياسة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأواسط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم. فبالنسبة للاقتصاديات النامية والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا أساسيا، هذه

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 9.

الصناعات التي ملكيتها إلى الدولة توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج ..... إلخ لكن استقرار واقع هذه الدول يقول بأن هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى.

3. مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج

إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعز. نه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4 مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

أ. مصادر طاقة أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الإستهلاك العالمي من الطاقة.

ب. مصادر طاقة بديلة وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام

حاليا، غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.[1]

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

تشير أدبيات النحو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة من الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حيث أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاض في العجز في الحساب الجاري، والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الإضرابات النقدية التي شهدها هذا العقد بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط وانهيار نظام أسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت إلى الانخفاض نتيجة الأزمات التي واجهتها الدول النامية، إن هذا الانخفاض أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الأسعار وتزايد البطالة هذا ويرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية لمجموعة من الاعتبارات نذكر منها:[2]

✓ النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على إثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع هذا الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدم حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج استنادا لوفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة

[1] عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص 101.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر واقع وتحديات ، مرجع سبق ذكره، ص 7، 8.

ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يجعل العديد من هذه الدول إلى البحث عند وسائل جديدة للحمائية [1]

✓ معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراجع الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

✓ الدين الخارجي: لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدول للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري وهكذا يزداد الأمر نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له ولا شك أن العالم اليوم يمر بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

[1] وصاف سعيدي، المرجع نفسه، ص 8

المطلب الثالث: صادرات المحروقات في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على أثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة ،1986 وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ونتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية، ولمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شائنها النهوض بهذا القطاع، وسنحاول في ما يلي توضيح بعض هذه الإجراءات والتدابير التي من شائنها العمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إن الدارس لتطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات سيجد أنها لم تستطع على مر السنوات السابقة أن تحقق النتائج، وبقيت ضعيفة هشة لم تتجاوز معدالتها في أحسن الحالات 7% من إجمالي الصادرات .

1-الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) :يوضح الجدولين الموالين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020 والذين نحاول من خلالهما معرفة الفترات الانجابية التي أدتها الصادرات الجزائرية، وكذا العوامل المؤثرة في كبحها.

الجدول رقم(01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018

القيمة: (مليون دولار)

البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	قيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277
	النسبة %	%98.30	%98.31	%98.3	%98.37	%97.22	%95.70	%95.25	%96.04	%94.23
صادرات خارج قطاع المحروقات	قيمة	970	1227	1153	1051	1667	1485	1391	1367	2405
	النسبة %	%1.69	%1.68	%1.60	%1.62	%2.77	%4.29	%4.74	%3.95	%5.67
صادرات الاجمالية	قيمة	57090	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569	41682
	النسبة %	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011-2015-2017 سنة 2018.

من خلال الجدول يمكننا تقسيم تطورات الصادرات الجزائرية إلى فترتين :

الفترة الأولى: ما بين (2010-2014) ونرى من خلالها بأن إجمالي اي ارادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و72888 مليون دولار سنة 2012 وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109,45 دولار للبرميل الواحد سنة ،2012 وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض .وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة ،98,1% في حين أنه في أفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة 2,77% من إجمالي الصادرات .

الفترة الثانية: ما بين (2012-2015) وهي ذات الفترة التي شهدت إنهيار أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل بحيث إذا ما قارنا بين إيرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبير من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف .وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الايرادات، وأدى هذا إلى إرتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر ب : ،2% وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن مستوى المطلوب بحيث سجلت 4,29% سنة 2015 إلى 5,67% سنة .2018 أما بالنسبة للتحليل الجزئي للإحصائيات فإنه التغير الكبير في قيمة إيرادات صادرات المحروقات مع الثبات النسبي لحجمها وهذا يدل على اضطراب أسعار المحروقات ومدى تعرض سوقها إلى أزمات متتالية، في ظل تواصل إصرار الجزائر على الاعتماد الكلي على المحروقات.

الجدول رقم(02): تطور صادرات الجزائر حصص نسبية خلال الفترة (2019-2020)

القيمة: (مليون دولار)

البيان		2019	2020	النسبة التغير
صادرات المحروقات	قيمة	33243,17	21541,11	-%32,20
	%	%92,80	%90,52	
صادرات خارج قطاع المحروقات	قيمة	2580,53	2255,49	-%12,59
	%	%7,20	%9,48	
المجمـــوع	قيمة	35823,53	23796,60	-%33,57
	%	%100	%100	

المصدر: إحصاءات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر فترة 2020. www.douane.gov.dz

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بنسبة 33,57% خلال سنة ،2020-2019 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إنحفاض صادرات المحروقات بنسبة .35,20% حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90,52%من القيمة الإجمالية، التي بدورها إنخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11,70 مليار دولار أمريكي، مقارنة بسنة ،2019 في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية حيث تمثل 9,48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2,26 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة .12,59%

المبحث الثاني: التحفيزات الضريبية واثرها على الصادرات خارج المحروقات

التحفيزات الضريبية تلعب دورًا هامًا في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. يمكن أن تكون هذه التحفيزات عبارة عن تخفيضات ضريبية أو إعفاءات ضريبية تُمنح للشركات المشاركة في صادرات غير المحروقات، وذلك بهدف تعزيز تنويع الاقتصاد وتعزيز المنافسة الدولية للمنتجات الجزائرية.

تتضمن التحفيزات الضريبية المحتملة التي يمكن أن تساهم في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات إعفاءات ضريبة القيمة المضافة :(VAT) يمكن أن يتم توفير إعفاءات ضريبة القيمة المضافة للشركات التي تنتج وتصدر سلعًا وخدمات غير محروقات. تخفيضات ضريبة الدخل: يمكن تقديم تخفيضات في ضريبة الدخل للشركات المشاركة في الصادرات غير المحروقات، مما يساهم في تحسين تنافسيتها على المستوى العالمي. وتسهيلات جمركية يمكن توفير تسهيلات جمركية مثل إعفاءات الرسوم الجمركية أو تخفيضات في الرسوم للمنتجات المصدرة، مما يجعل المنتجات الجزائرية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.

المطلب الاول: أهم الحوافز الضريبية والقوانين المالية التي تشجع التصدير خارج قطاع المحروقات

تقوم الضرائب بدور مهم في دعم عمليات التصدير عن طرق الإعفاءات والحوافز الضريبة التي تشجيع المشروعات علي مزاولة الأنشطة المرغوبة اقتصادياً، وتشجيعها

علي إنتاج السلع الموجهة للتصدير، حيث تعد حوافز التصدير عموماً أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات، وتشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداء التصديري في مجالات عديدة في الإطار المؤسسيوالتشريعي منعكسة على الميادين التي تمس النواحي الضريبية وسعر الصرف وسعر الفائدة، وضمان الصادرات، في محاولة لدعم الصادرات والنقل وغيرها من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير، وتعد الحوافز الضريبية في مجال التصدير من أهم الحوافز في البلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء.

لذا تقوم الدول باتخاذ إجراءات لدعم الصادرات من خلال الإعفاءات والمزايا الضريبية من خلال الضرائب المباشرة أحيانا، ومن خلال الضرائب الغير مباشرة في معظم الأحوال، هذا إلي جانب برامج ووسائل دعم التصدير الأخرى غير الضريبية، ولا توجد تجربة دولية ناجحة في مجال التصدير إلا وقد اعتمدت علي الحوافز الضريبية المختلفة في تنمية صادراتها، ومن أهم ما قامت به الدول في هذا المجال ما يلي:[1]

– إعفاء المصدرين الناجحين من الضريبة غير المباشرة، كما في حالة كوريا الجنوبية خلال السبعينيات من القرن الماضي.

– الإعفاءات الضريبية للمنتجين المحليين الذين يوردون المدخلات إلى المصدرين، مما يشجع على توفير المدخلات بأسعار أقل، مع زيادة المكون المحلي كما في حالة كوريا الجنوبية. الإعفاءات الضريبية للشركات ذات التوجه التصديري في السلع ذات الميزة النسبية، كما حدث في ماليزيا في أواخر الستينيات من القرن الماضي من خلال خطة حفز الاستثمار، حيث تم إعفاء الصناعات كثيفة العمل والصناعات ذات التوجه التصديري من الضريبة.

– ربط الإعفاءات الضريبية بحصول المصدر على شهادات الجودة.

– إعفاء الواردات الداخلة في تصنيع الصادرات من الضريبة غير المباشرة، كما في حالة تركيا وغيرها من الدول.

[1] خيري عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، ص 542 – 543

المطلب الثاني: تحليل بياني واقتصادي لتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي رقم (1) خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020.

الجدول رقم 01: يوضح نسب الصادرات للمحروقات وخارج المحروقات فترة 2010 - 2020

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925	2580	2021
النسبة %	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44	6.99	7.2	9.3
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873	38872	33244	19524
النسبة %	97.33	97.19	97.13	96.72	95.86	94.54	94.07	94.56	93	92,8	90.7
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763	41797	35824	21545

المصدر: مشري إيناس، كرايمية ندى، مذكرة ماستر بعنوان متطلبات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الشكل 01: أعمدة بيانية تمثل الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال فترة 2010-2020

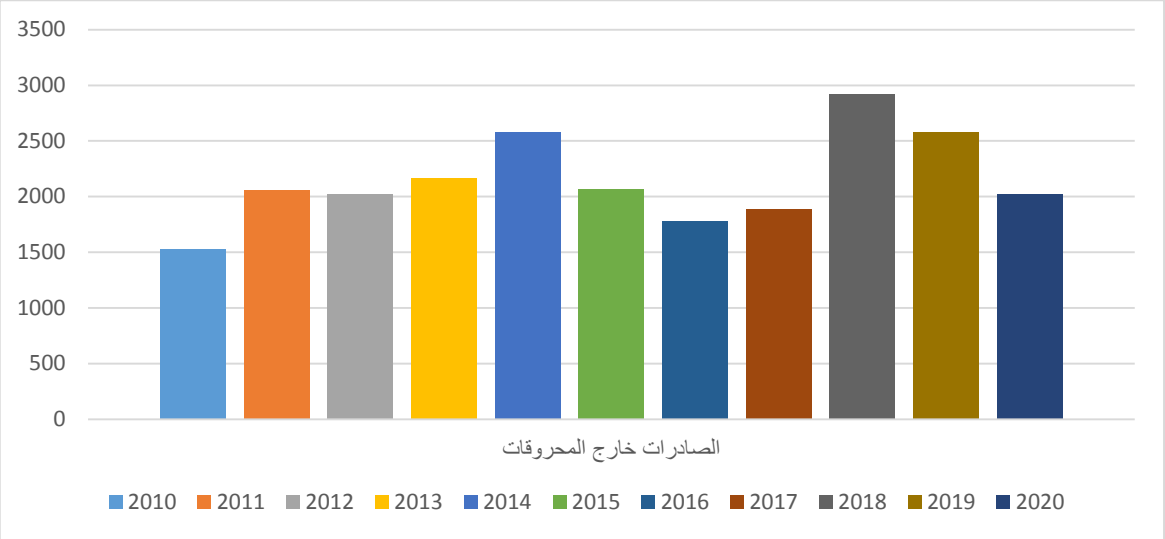

المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق

من الجدول والرسم البياني السابقين، يتضح أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعله متأثرًا بالتذبذبات في أسعار البترول. الصادرات خارج قطاع المحروقات تشكل نسبة قليلة فقط من الصادرات الجزائرية، وهذا يؤثر سلبًا على حصيلة الميزان التجاري والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط قطاع المحروقات بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية، وهو مرتبط أيضًا بارتفاع أسعاره وتقلباته. على الرغم من أن الصادرات خارج قطاع المحروقات قد تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر، حيث تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية.

فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، لم تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 10٪، وحتى في السنوات الأخيرة، لم تتجاوز نسبة 1٪. ورغم الجهود والاستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر لتعزيز صادراتها والإنفاق والجهود المبذولة لتنمية القطاعات الأخرى، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النتائج المرجوة.

كما لاحظنا، يظهر أن الصادرات الجزائرية لا تزال تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات. في عام 2018، بلغت حصة الصادرات النفطية 93.13٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، مع زيادة قدرها 15٪ مقارنة بعام 2017.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فإنها لا تزال ضئيلة، حيث بلغت نسبتها 6.87٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، وتعادل 2.83 مليار دولار. سجلت هذه الصادرات زيادة قدرها 46.13٪ مقارنة بعام 2017. يلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات قد شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة السابقة، حيث ارتفعت من 1.526 مليار دولار في عام 2010 إلى 2.582 مليار دولار في عام 2018، ثم تراجعت إلى 2.021 مليار دولار في عام 2020 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي.

بناءً على المعلومات السابقة، يمكننا استنتاج أن الصادرات الجزائرية تعاني من تمييز واضح نحو قطاع المحروقات. فعلى مدى السنوات السابقة، تجاوزت حصة الصادرات النفطية 90٪ من إجمالي حجم الصادرات. هذا يدل على تفوق قطاع المحروقات واعتماد الاقتصاد الجزائري على هذا القطاع بشكل كبير.

المطلب الثالث: آفاق تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين خاصة أولائك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير، نجد أن هناك اختلاف في نظرتهم لمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم فالسلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية تضع هدف 05 ملايير دولار كصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، وهذا ما صرح به في خطاب ألقاه بمناسبة إفتتاح "الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي"، وقد أعلن رئيس الجمهورية عن خطة للإنعاش الاقتصادي تهدف إلى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98% حاليا إلى 80% في نهاية ،2021، في ظل إنخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة نتيجة إنهيار أسعار النفط. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020)

وفي هذا الاتجاه ذهبت الحكومة وبالخصوص المسؤول الأول على قطاع التجارة ممثلا في وزير التجارة السيد كمال رزيق، الذي صرح في عدة مناسبات بقدرة الجزائر على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات. هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهم يرون بأن

الإقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية تنبئ بأن الاقتصاد الجزائري لن يكون في أحسن حال على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل "جائحة كورونا" وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود، وتوقف الكثير من المؤسسات الإقتصادية عن النشاط أو إنخفاض وتيرة نشاطها، وكل هذا أدى إلى إنخفاض مداخيلها وأرباحها، وسينعكس حتما على الصادرات خارج المحروقات، بحيث سيبقي عليها في نسب ضعيفة. إضافة إلى هذا فالركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبا على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات[1].

[1] زهرة مصطفى، واقع وآف اق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 – 2021)، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 5، العدد: 02، 2021، ص 145 – 146.

خلاصة الفصل

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات، إذ تعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم المنتجات التصديرية للبلاد. ومع ذلك، هناك أيضًا بعض الصادرات الأخرى خارج قطاع المحروقات التي تشكل جزءًا من النشاط التجاري في الجزائر.

على الرغم من أن هذه الصادرات تعد هامة من حيث التنوع وتعزيز الاقتصاد الجزائري، إلا أنها لا تشكل حجمًا كبيرًا مقارنة بصادرات قطاع المحروقات. يعود ذلك جزئيًا إلى الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصادر رئيسية للعملة الأجنبية والإيرادات في البلاد.

تهدف الجزائر إلى تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على قطاع المحروقات من خلال تعزيز الصادرات في قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات. يتم تنفيذ مجموعة من السياسات والإصلاحات لتحقيق هذه الأهداف، ومن المتوقع أن تتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بمرور الوقت.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام الدراسة، يمكن ان نستنتج أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر. تعتبر الصادرات محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام. إستراتيجية تنمية الصادرات تلعب دوراً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الأسواق وتحسين الأداء الاقتصادي العام للبلاد.

من خلال تحليل الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات الجزائرية، تبين أن البلد يتمتع بمزايا نسبية في قطاعات محددة، مما يوفر فرصاً لتعزيز الصادرات وتنويع اقتصاد البلاد. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات في تطوير الصادرات غير النفطية وتخطي عقبات مثل ضعف البنية التحتية وتعقيدات الإجراءات التجارية.

لتعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي، يجب على الجزائر اتخاذ إجراءات شاملة تتضمن تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الابتكار وتطوير المهارات البشرية. يتطلب الأمر أيضًا تعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الفرص التجارية العالمية من خلال المشاركة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة.

بالتالي، ينبغي على الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المعنية العمل سويًا لتنمية الصادرات غير النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. يجب توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها. يجب أيضًا تبسيط الإجراءات التجارية وتقليل البيروقراطية لتشجيع المزيد من الشركات على الاستثمار في قطاعات غير النفط وتوسيع قاعدة الصادرات.

في النهاية، إذا تم تعزيز قدرة الجزائر على تنمية الصادرات غير النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ستتمكن البلاد من تنويع اقتصادها وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يجب أن تكون تنمية الصادرات غير النفطية أحد أولويات السياسات الاقتصادية والتنموية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

❖ **نتائج البحث:**

من خلال دراستنا توصلنا إلى العديد من النتائج ومن بينها:

- التأكيد على أهمية تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

- وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن تكون الصادرات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلد.

- ضرورة وجود استراتيجية وطنية شاملة لتطوير الصادرات غير النفطية، تشمل تسهيلات وحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات التجارية وتقليل البيروقراطية.

- تحديد المشاكل التي تواجه قطاع الصادرات في الجزائر، مثل ضعف البنية التحتية، وقلة التكنولوجيا والابتكار، وضعف التسويق والترويج.

- ضرورة توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية وتطوير منتجات وخدمات ذات جودة عالية.

- الحاجة إلى إجراء دراسات وأبحاث مستقبلية لتقييم تأثير استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي وتحديد المزيد من الفرص والتحسينات الممكنة.

- إن تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر يعد تحديًا هامًا، ولكنه يمثل أيضًا فرصة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع اقتصاد البلاد.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

من خلال نتائج البحث المتوصل إليها، يمكننا اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها:

- بالنسبة للفرضية الاولى التي تقول: التنويع في الاقتصاد الجزائري سيقلل من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وسيوفر فرصًا أكبر للتوظيف وتنشيط القطاعات

الأخرى. ويمكننا النظر في بعض العوامل المؤيدة لهذه الفرضية. على مر السنوات الأخيرة، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات لتعزيز التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى غير النفط وتعزيز القطاع الخاص وتوفير الحوافز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. تم تنفيذ بعض المشاريع البنية التحتية المهمة، مثل مشروعات النقل والاتصالات، وتوسعت القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والسياحة. ومع ذلك، قد يواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر بعض التحديات والعقبات، مثل تأثير تقلبات أسعار المحروقات والتبعية القائمة على النفط، والبيروقراطية، وقلة التنويع في قواعد الصناعة والتكنولوجيا، وتحديات التشريعات والبيئة الاقتصادية.

لذا، من الصعب إعطاء إجابة نهائية حول مدى تحقق فرضية التنويع الاقتصادي في الجزائر دون تحليل مفصل للمؤشرات الاقتصادية والتطورات الحالية في البلد. ينبغي أن تقوم هيئات البحث والجهات الرسمية بتقييم دقيق لتحقيق هذه الفرضية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

- بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول: السياسات والإصلاحات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية لتحسين بنية التحتية وتعزيز المنتجات وتطوير المهارات العمالية ستساعد في تعزيز قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية، فقد وجدنا انها تعتمد تحقق الفرضية بشأن تأثير السياسات والإصلاحات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية على تحسين بنية التحتية وتعزيز المنتجات وتطوير المهارات العمالية في زيادة قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية على العوامل والمؤشرات المتاحة. من الناحية الإيجابية، إذا تم تحسين بنية التحتية في الجزائر، بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات، فإن ذلك يمكن أن يعزز القدرة التصديرية وتوسيع نطاق التجارة مع الدول الأخرى. تعزيز جودة وتنوع المنتجات المحلية وتحسين المهارات العمالية يمكن أن يجعل الجزائر أكثر تنافسية في الأسواق العالمية وزيادة صادراتها غير النفطية.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

بناءً على الفرضيتين المذكورتين، يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات لتعزيز تنويع الاقتصاد وزيادة قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية. هنا بعض الاقتراحات المحتملة:

1. تشجيع التنمية الصناعية: يمكن للحكومة الجزائرية توجيه الاستثمارات وتقديم الحوافز لتطوير الصناعات غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية والتصنيعية والتكنولوجية. ينبغي تشجيع التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع الصناعية الجديدة.

2. تعزيز البحث والتطوير والابتكار: يجب على الحكومة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشجيع الابتكار في القطاعات غير النفطية. يمكن توفير الدعم المالي والتقني للشركات والمؤسسات البحثية لتطوير منتجات وتقنيات جديدة تعزز التنافسية.

3. تعزيز التعليم وتطوير المهارات: يجب على الحكومة الجزائرية التركيز على تعزيز نظام التعليم وتوفير التدريب والتطوير المهني في القطاعات غير النفطية. ينبغي تطوير برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجات سوق العمل وتعزز المهارات المطلوبة في الصناعات المتنوعة.

❖ **آفاق البحث:**

يمكن دراسة العديد من البحوث التي يمكن أن تكمل دراستنا هذه ومن بين العناوين التي تصب في هذا السياق يمكننا ذكر:

بناءً على المحتوى السابق، يمكن استكمال البحث في مجال تنويع الاقتصاد وزيادة صادرات الجزائر غير النفطية من خلال دراسة العديد من المواضيع ذات الصلة. إليك بعض العناوين التي يمكن أن تكمل دراستك في هذا السياق:

1. تحليل تأثير التنويع الاقتصادي على الاستقلالية الاقتصادية: يمكن أن يركز البحث على دراسة تأثير التنويع الاقتصادي في تقليل التبعية عن قطاع المحروقات وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للجزائر. يمكن استخدام البيانات والمؤشرات الاقتصادية لتقييم التغيرات والتحولات في الاقتصاد الجزائري.

2. تحليل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر: يمكن أن يتناول البحث تقييم السياسات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتعزيز التنويع الاقتصادي. يجب تحليل فعالية هذه السياسات وتحديد العوامل التي تساهم في نجاحها أو تحول دون تحقيق أهدافها.

3. تحليل تأثير تطوير البنية التحتية على قدرة الجزائر على الصادرات: يمكن أن يركز البحث على تقييم تأثير تحسين بنية التحتية، بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات، على قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية. يمكن استخدام البيانات والدراسات الميدانية لتحديد القدرة التصديرية المحتملة وتحليل التحولات في الأنشطة التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب:**

- حسين مصطفى حسين، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992
- حميد بوزيدة جباية المؤسسات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث (الجزء الأول: جباية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006
- رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن, 2007
- رفيق بأنشودة داني كبير معاشو، تحليل سلوك المؤسسة تجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2003
- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009
- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- طارق الحاج المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009
- عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفافة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008
- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة
- فريد النجار, التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية, الدار الجامعية الإسكندرية, 2008
- فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003
- قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر,2002.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
- محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلاء المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر ، 2008.

- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة الجزائر، 2008

- محمد عباس محرزي، مدخل الى الجباية والضرائب، دار النشر شركة الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارية، الجزائر، 2010

- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

❖ **المجلات:**

- جنيدي خليفة، التحفيزات الضريبية كآداة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 3

- محمد، طالبي ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

- افري هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب اَلردني، ،1988

❖ إبراهيم العيسوي قياس التبعية في الوطن العربي مركز اسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر 1989

❖ عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض

- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الضريبية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، ماجيستر، حالة الجزائر خلال التسعينات، البليدة، 2005

- محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر، 2009

- علي توفيق الصادق, تطور دور الدولة في التنمية (قبل وبعد الأزمة العالمية للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية يوم 19و20 ديسمبر 2009), الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 47 جانفي 2010, بيروت – لبنان.

- رضوان عبد الحميد نسياسات تنمية الصادرات وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة ،العدد الاول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير ،إدارة التحليل والمعلومات التجارية 2009

- دينا أحمد عمر ،أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة،مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة 1 الموصل،العدد 85(29) ،2007

- خيري عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية

- زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 – 2021)، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 5، العدد: 02، 2021

❖ **المذكرات:**

- بسعود يوسف، دور الجبائية في تطوير الاستثمار دراسة حالة الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار مالية ومحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014

- قسوم ميساوي الوليد دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخد الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.

- عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008

- سويعد عبد النوز، دور الحوافز الضريبية في تشجيع االستثمار أألجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1992-2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك، جامعة ام بواقي، 2014

- بورياح كنزة وبطيوي محمد الأمين، واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، شهادة ماستر جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، 2020

❖ **المواقع الكترونية:**

- موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية إستراتجية تنمية الصادرات منشور على الموقع http www. Tradeegypt.com/ infoBank/ uploads/Export/ اطلع عليه بتاريخ: 8 مارس 202

الملخص

ملخص:

تتمحور دراستنا حول تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري وزيادة صادراته غير النفطية. استندنا إلى اثنتين من الفرضيات لتحليل تأثير عوامل محددة في هذا السياق.

توصلت هذه الدراسة الى أن التنويع الاقتصادي سيقلل من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وسيوفر فرصًا أكبر للتوظيف وتنشيط القطاعات الأخرى. تعزز التنويع الاقتصادي المستدام قدرة البلد على التكيف مع التقلبات في أسواق النفط وتوفر مصادر دخل متنوعة. وفي نفس الوقت، يمكن أن يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في القطاعات غير النفطية، وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما وجدنا أن السياسات والإصلاحات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية لتحسين بنية التحتية وتعزيز المنتجات وتطوير المهارات العمالية ستساعد في تعزيز قدرة الجزائر على زيادة صادراتها غير النفطية. من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير المهارات، ستتمكن الجزائر من تعزيز جودة وتنوع منتجاتها وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية. كما سيتيح التركيز على تحسين البنية التحتية الأساسية مثل النقل والطاقة والاتصالات تيسير النقل والتجارة وتعزيز قدرة البلد على التصدير.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات ضريبية؛ صادرات خارج المحروقات؛ الجزائر.

Abstract:

Our study focuses on achieving diversification of the Algerian economy and increasing its non-oil exports. Through a fiscal policy of tax incentives.

This study concluded that economic diversification will reduce excessive dependence on the hydrocarbons sector and will provide greater opportunities for employment and revitalization of other sectors. Sustainable economic diversification enhances the country's ability to adapt to fluctuations in oil markets and provides diversified sources of income. At the same time, it could lead to new job opportunities in the non-oil sectors, thus alleviating the problem of unemployment and promoting economic development.

We also found that the policies and reforms adopted by the Algerian government to improve infrastructure, enhance products and develop labor skills will help enhance Algeria's ability to increase its non-oil exports. By improving infrastructure and developing skills, Algeria will be able to enhance the quality and variety of its products and improve its competitiveness in global markets. Focusing on improving basic infrastructure such as transportation, energy and communications will also facilitate transport and trade and enhance the country's export capacity.

Keywords: tax incentives; non-hydrocarbon exports; Algeria.